



تطوير دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لتحقيق متطلبات الرقابة الدولية على الملاءة المالية (بالتطبيق على تأمينات الممتلكات والمسئولية)

Development the Role of Egyptian Financial Supervisory Authority to Achieve the Requirements of International Supervision on Solvency (with Application on Property-liability Insurance Companies)

رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التأمين

مقدمة من

منى حسن عبد الرحمن

المدرس المساعد بقسم الرياضة والتأمين

كلية التجارة - جامعة بني سويف

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد نادى عزت حسين

أستاذ ورئيس قسم الرياضة والتأمين

كلية التجارة - جامعة بني سويف

اهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار
ودعوت الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
أمي الحبيبة

إلى من سار معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة
بذريته معاً .. وحصدناه معاً
وسنبقى معاً .. بإذن الله

إلى من أظهرت لي ما هو أجمل مافى الحياة
إلى ينبوع العطاء
إلى من تؤثرني على نفسها

إلى منة الله على و فرحة عمري
روان و مروان

الى الذين كانوا عوناً لنا في بحثى هذا
ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا
صديقاتى

شكر و تقدير

أتوجه إلى الله عز وجل بالحمد و الشكر و الثناء أن منّ على بإنجاز هذا العمل .

كما تتقدم الباحثة بعميق شكرها وامتنانها للأستاذ الدكتور/ جلال عبدالحليم حربى أستاذ الرياضة و التأمين كلية التجارة جامعة القاهرة و عميد كلية إدارة الأعمال - جامعة الأهرام الكندية على تفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة وعلى ما بذله من جهد ووقت في مراجعة وتقييم هذا البحث رغماً عن مهامه العديدة وضيق وقته جزاه الله عنى خير الجزاء وجعل هذا العمل في ميزان حسناته .

كما يسر الباحثة أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد نادى عزت حسين أستاذ الرياضة والتأمين كلية التجارة - جامعة بنى سويف لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وتوجيهه للباحثة ، ومساندتها طوال فترة البحث جعله الله سنداً لجميع الباحثين وعلى ما اعطانى من علمه وعلى اختياره الحكيم لأعضاء لجنة المناقشة الذي عظم من قيمتها كثيراً جزاه الله عنى خير الجزاء وجعل هذا العمل في ميزان حسناته .

ويطيب للباحثة أن تتقدم بخالص شكرها وتقديرها للأستاذ الدكتور/ عيد أحمد أبو بكر على رعايته للباحثة منذ بداية فكرة البحث وتدعيمه الدائم لها وعلى كل ما بذل و أعطى من علمه ووقته و مساعدة الباحثة بأرائه وتوجيهاته أثناء إعداد هذه الدراسة وعلى تفضله بالمشاركة في لجنة الحكم والمناقشة جزاه الله عنى خير الجزاء و بارك الله له فى علمه و نفع به .

وشكر واجب تتقدم به الباحثة للأستاذ الدكتور/ محمد محمود الكاشف أستاذ الرياضة والتأمين كلية التجارة - جامعة بنى سويف عرفاناً بالجميل والذي شمل الباحثة برعايته منذ البداية ولم يبخل عليها أبداً بأرائه وتوجيهاته خلال جميع المراحل الدراسية للباحثة جزاه الله عنى خير الجزاء .

ويطيب للباحثة أن تتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير للدكتور/ طارق عزت عبدالبارى على ما قدمه للباحثة من دعم وما أعطاها من علمه جزاه الله عنها خير الجزاء .

كما تتقدم الباحثة بالشكر و التقدير للأستاذ الدكتور/ حسنى الخولى على ما قدمه للباحثة من مساعدة أثناء اختيار موضوع الدراسة جزاه الله عنها خير الجزاء .

وكذلك تتقدم الباحثة بالشكر والدعوات الصادقة لجميع الأستاذة بقسم الرياضة والتأمين على رعايتهم العلمية للباحثة ولجميع الباحثين جزاهم الله خير الجزاء و نفعنا الله دائماً بعلمهم .

ولا تغفل الباحثة أن تتقدم بالشكر إلى الأستاذ/ أسامة فتحي رئيس الإدارة المركزية للرقابة والإشراف على الشركات بالهيئة العامة للرقابة المالية لما قدمه للباحثة من وقت وجهد في بداية فترة البحث جزاه الله عنها خير الجزاء .

الباحثة

اسم المشرف/ أ.د محمد نادى عزت حسين

اسم الباحث/ منى حسن عبدالرحمن سيد

عنوان الرسالة: تطوير دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لتحقيق متطلبات الرقابة الدولية على الملاءة المالية (بالتطبيق على تأمينات الممتلكات والمسئولية)

Development the Role of Egyptian Financial Supervisory Authority to Achieve the Requirements of International supervision on Solvency
(with application on property-liability insurance companies)

المخلص

يهدف البحث الى دراسة منهج الرقابة على أساس الخطر ودراسة نظم الرقابة الدولية علي الملاءة المالية وتقييمها ، لتحديد مقومات تطوير منهج الرقابة على أساس الخطر ، لتحقيق متطلبات نظام الملاءة المالية الثانى . وتوصل البحث الى مقومات تدعيم تطوير المنهج الرقابى لتحقيق متطلبات نظام الرقابة على الملاءة الثانى المتمثلة فى : الحوكمة ، و الرقابة الداخلية ، و نظم المعلومات ذات الكفاءة ، و إعادة تقوية الدور الرقابى . و أيضاً توصل البحث الي مقومات تدعيم الشركات لتحقيق متطلبات نظام الرقابة على الملاءة الثانى متمثل فى : منهج إدارة أخطار المنشآت المتكامل ، و المراجعة على اساس الخطر ، و دراسة العلاقة بين المقومات التى تزيد من فاعلية المنهج الرقابى ، و تحقيق الرقابة على الملاءة المالية على أساس مستوى الخطر الكلى للشركة . كما توصل البحث الى قياس متوسط الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية بشركات التأمين بإستخدام اسلوب البيانات المغلفة ، و دراسة أثر اخذ درجة الخطر لمحفظة الإكتتاب عند التقييم ، حيث زادت الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية لبعض الشركات التى تمت دراستها .

الكلمات المفتاحية :

منهج الرقابة على أساس الخطر ، نظام الملاءة الثانى ، إدارة أخطار المشروعات المتكاملة ، الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية ، اسلوب تحليل البيانات المغلفة ، المراجعة على أساس الخطر، حوكمة الشركات .

Abstract

The study aimed to study risk based-supervision and evaluated, the solvency II to determine the components risk based-supervision development to achieve solvency II requirements. The study found some constituents to strengthen curriculum development financial authority to achieve the solvency II requirements. These constituents are represented in the governance, internal control of interior efficient information system and re-shape the supervisory structure. In addition, the components consolidation companies to achieve solvency II requirements are represented in Enterprise Risk Management Framework and Risk – Based Auditing. Moreover, the study is represented the notification of the integral relationship between the components that increase the effectiveness of risk based- supervision to achieve solvency II requirements on the basis of own risk solvency assessment. Furthermore, the study measured the average relative financial solvency efficiency of insurance companies by Data Envelopment Analysis and studying the impact of the portfolio risk to at the valuation. The average relative financial solvency efficiency of some insurance companies are increased.

Key words:

Risk- Based-Supervision, Solvency II, Data Envelopment Analysis, Enterprise Risk Management Framework, Risk – Based Auditing, Corporate governance, Financial solvency efficiency.

فهرس المحتوى

الصفحة	العنوان	الفصل والمبحث
أ - ك		المقدمة
١ - ٥٤	تطور نظم الإشراف و الرقابة على التأمين	الفصل الأول
٣ - ١٩	النظم الرقابية الإرشادية (المنهج القائم على الالتزام بالقوانين و اللوائح)	المبحث الأول
٢٠ - ٥٤	النظم الرقابية وفقاً لدرجة الخطر (منهج الرقابة على أساس الخطر)	المبحث الثانى
٥٥ - ٩٩	النظم الدولية للرقابة على الملاءة المالية	الفصل الثانى
٥٧ - ٧٧	نظام الملاءة المالية الثانى Solvency II	المبحث الأول
٧٨ - ٩٧	تقييم النظم الدولية للرقابة على الملاءة وانعكاس متطلباتها على شركات التأمين	المبحث الثانى
٩٨ - ١٥٠	مقومات تطوير الدور الرقابى لتحقيق متطلبات نظم الرقابة على الملاءة المالية (نظام الملاءة الثانى)	الفصل الثالث
٩٨ - ١٢٠	مقومات تدعم تطوير المنهج الرقابى لتحقيق متطلبات solvencyII	المبحث الأول
١٢١ - ١٥٠	مقومات تدعيم الشركات لتحقيق متطلبات solvencyII	المبحث الثانى
١٥١ - ١٨٥	قياس الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة	الفصل الرابع
١٥١ - ١٦٤	الإطار النظرى لأسلوب البيانات المغلفة Data Envelopment Analysis (DEA)	المبحث الأول
١٦٥ - ١٨٥	التطبيق العملي لإستخدام أسلوب البيانات المغلفة فى قياس الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية بالشركات العاملة بالسوق المصري	المبحث الثانى
١٨٦ - ١٩٩		النتائج و التوصيات
٢٠٠ - ٢٠٩		المراجع
		الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
	اكبر خسائر خلال عام ٢٠١٥ طبقا لفئة الخسارة	ت
(١/١)	مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر المستخدمة في شركات تأمينات الممتلكات و المسؤولية	٦
(٢ / ١)	المعدلات النمطية لنموذج RBC	١٠
(٣/١)	درجات التقييم التدريجية طبقا لنظام CARMEL	٣١
(٤/١)	إجمالي قيمة الأخطار الملازمة	٤٠
(٥/١)	تصنيف صافي الأخطار	٤٢
(٦/١)	مقارنة بين نظام الرقابة الإرشادي (على أساس القواعد) و نظام الرقابة على أساس المبادئ	٥٢
(١/٢)	يوضح مقارنة بين ومزايا و عيوب استخدام النماذج الداخلية لحساب SCR	٧٣
(٢/٢)	المقارنة بين نظام Solvency II و اختبار SST	٨٢
(٣/٢)	أوجه الاختلاف بين نظم الرقابة على الملاءة المالية على أساس القواعد الإرشادية و النظم الرقابة على الملاءة المالية على اساس المبادئ	٨٣
(٤/٢)	قدرة كلامن RBC, Solvency II, SST على تحقيق معايير التقييم لنظم الرقابة على الملاءة	٨٦
(١/٤)	متوسط الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية للشركات العاملة بالسوق المصري خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤)	١٦٩
(٢/٤)	متوسط الكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية للشركات العاملة بالسوق المصري مع أخذ مخاطر محفظة الاكتتاب خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤)	١٧١
(٣/٤)	التطور الزمني للكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية للشركات العاملة بالسوق المصري خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤)	١٧٣-١٧٤
(٤/٤)	التطور الزمني للكفاءة النسبية لتحقيق الملاءة المالية في ضوء درجة مخاطر محفظة الاكتتاب للشركات العاملة بالسوق المصري خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤)	١٧٦-١٧٧
(٥/٤)	نسبة الملاءة المالية المستهدفة لكل شركة لتحقيق افضل كفاءة نسبية	١٧٨-١٧٩

١٨٠	نسبة الملاءة المستهدفة لكل شركة لتحقيق اقصى كفاءة نسبية في ضوء درجة مخاطر محفظة الاكتتاب للشركات العاملة بالسوق المصرى	(٦/٤)
١٨١	كفاءة كل شركة بالنسبة لباقي الشركات العاملة بالسوق	(٧/٤)
١٨٣	كفاءة كل شركة بالنسبة لباقي الشركات بالسوق في ضوء درجة مخاطر محفظة الاكتتاب للشركات العاملة بالسوق المصرى	(٨/٤)

فهرس الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
(١/١)	مصفوفة الخطر بقيم افتراضية	٤٥
(٢/١)	منهج الرقابة على اساس الخطر	٥١
(١/٢)	الأخطار بالمعادلة المعيارية لحساب SCR	٧٠
(٢/٢)	العلاقة بين مكونات المحور الأول لنظام solvencyII	٧٤
(٣/٢)	مكونات اختبار الملاءة المالية السويسرى	٨٠
(٤/٢)	متطلبات نظام الملاءة و مقومات تطوير منهج الرقابة على أساس الخطر لتحقيق متطلباتها	٩٧
(١/٣)	مكونات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية	١١٠
(٢/٣)	طريقة استخدام التقارير بلغة XBRL	١١٨
(٣/٣)	خطة إعادة هيكلة الهيئة للتوافق مع تطبيق منهج الرقابة على اساس الخطر	١٢٠
(٤/٣)	مراحل عملية إدارة الأخطار	١٢٦
(٥/٣)	دور المراجعة الداخلية فى إدارة الأخطار بالمنشأة	١٣٥
(٦/٣)	ملخص العمليات والمكونات الرئيسية للمراجعة الداخلية المبنية على الأخطار	١٤٣
(٧/٣)	العلاقة التكاملية التداخلية بين مقومات تطوير منهج الرقابة على أساس الخطر	١٤٩
(١/٤)	منحنى الكفاءة الأمثل	١٥٩

جدول الاختصارات

Abbreviation	أصل الاختصار	المعنى باللغة العربية
NAIC	National Association of Insurance Commissioner	الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين
RBC	Risk Based Capital	رأس المال على أساس الخطر
FAST	Financial Analysis Tracking system	نظام مراقبة التحليل المالي
RBS	(Risk- Based-Supervision	منهج الرقابة على أساس الخطر
ORSA	Own Risk and Solvency Assessment	تقييم الملاءة بناء على درجة الخطر الكاملة للشركة
MCR	Minimum Capital Requirement	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
SCR	Solvency Capital Requirement	متطلبات ملاءة رأس المال
CEIOPS	the Committee of European Insurance and Occupational Pensions Supervisors	اتحاد المراقبين الأوروبي على شركات التأمين و الصناديق الخاصة
QIS 5	The Fifth Quantitative Impact Study	تأثير الدراسة الكمية الخامسة
RSR	The Regular Supervisory Report	التقارير الرقابية الدورية
SFCR	The Solvency and Financial Condition Report	تقرير حالة الملاءة المالية
SST	The Swiss Solvency Test	اختبار الملاءة السويسري
TC	target capital	رأس المال المستهدف
RBC	Risk Bearing Capital	رأس مال تحمل المخاطر
ALM	Asset Liability Management	إدارة الأصول و الخصوم
XBRL	Extensible Business Reporting language	اللغة الرقمية لنقل تقارير المعلومات المالية عبر الانترنت
ERM	Enterprise Risk Management	مدخل إدارة أخطار المشروعات المتكامل
RBA	Risk Based Auditing	المراجعة على اساس الخطر

COSO	Committee Of Sponsoring Organizations of the Tread Way Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة Tread Way
DEA	Data Envelopment Analysis	اسلوب البيانات المغلفة

المقدمة

أصبح التأمين اليوم من معايير التمايز في العصر الحديث، فقياس التقدم الاقتصادي لأي دولة يعتمد على قياس صناعتي التأمين والبنوك باعتبارهما من الخدمات غير الملموسة التي تؤمن حاجات المجتمع والمؤسسات. وقد بات التأمين كنظام مالي ركيزة اقتصادية أساسية، وصمام أمان من الاضطرابات والانحرافات، فهو أداة وآلية لتحويل الخطر من المؤمن له إلى شركة التأمين، هدفه الأساسي توفير التغطية التأمينية للأفراد والأسر والمنشآت ورجال الأعمال من نتائج الأضرار ومخاطر الحوادث التي تواجهها في الأجلين القصير والطويل من خلال عمليات الاكتتاب، فهو بذلك يسهم في تفتيت الأخطار وزيادة الطاقات الإنتاجية للمشروعات، بجانب تنميته للشعور بالمسؤولية.

و تتميز صناعة التأمين بأنها صناعة ذات نطاق عالمي بمعنى أن كافة متغيراتها الفنية و المالية (المحلية و الخارجية) تتضافر معاً في شكل منظومة تؤثر على أي منشأة من منشآت التأمين بأي منطقة من مناطق العالم و من ثم تتأثر منشأة التأمين بالمستجدات التي تحدث على الساحة و هو ما جعل التطور في هذه الصناعة سريعاً و ملموساً مما يؤدي إلى متابعة الهيئات التأمينية للمستجدات و التحولات على مستوى العالم حتى نستطيع مواكبة المستجدات في النظام العالمي.

كما أن شركات التأمين تتميز بأن لها طبيعة خاصة، حيث تقوم على الثقة المالية بأن أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها، ولذا تحتاج شركات التأمين أكثر من غيرها من الشركات الى الاهتمام بوجود أنظمة للإشراف والرقابة والاهتمام بها.

يرجع ذلك بصفة أساسية إلى ضرورة تحقيق الأمور التالية :

- ١- إقامة نظام مالي سليم وما يستوجبه ذلك من قيام السلطات الحكومية بواجباتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والاعتماد على مكوناته، حيث يعتبر التأمين من أهمها.
- ٢- وظيفة التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن له إلى شركة التأمين ولهذه الوظيفة أهمية كبرى في الاقتصاديات الحديثة فهي تمكن القطاع التجاري وكذلك الأفراد من تخفيض الخطر. مما يتطلب ضرورة توافر الثقة في قدرات شركة التأمين بالوفاء بالإلتزاماتها في الأجل القصير والأجل الطويل، وأن يتوافر لدى شركات التأمين الاحتياطات الكافية لتغطية التزاماتها في المستقبل.
- ٣- حماية مستهلك التأمين: عن طريق إصدار القواعد الرقابية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم.

٤- استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية وما يقتضيه ذلك من وضع القواعد الرقابية المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين نحو المجالات الإنمائية المستهدفة في الاقتصاد للمساهمة في التنمية الاقتصادية الإجمالية للدولة.

٥- تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها: إذ إنه يجب على المشرعين والمراقبين على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب على تردى الأسواق وعيوبها، ليس فقط لمصلحة المستهلك وحده، وإنما أيضا للاقتصاد ككل .

لتحقيق ماسبق فإن الإشراف و الرقابة على النشاط التأميني يجب ألا يكون عملية جامدة تنشأ بموجب تشريع أو قرار سياسى، و إنما هى عملية دائمة التكيف مع ما يحدث من تغيرات لتتلاءم مع تطورات السوق أو التحديات الجديدة .

حيث شهدت أسواق التأمين بالدول النامية تغيراً جوهرياً استهدف رفع البنية الأساسية الرقابية إلى المستوى الرقابى العالمى من خلال تطبيق معايير الرقابة العالمية و نظم الرقابة العالمية .

لذلك فإن التغيرات الأخيرة بالأسواق العالمية والتي منها الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على كافة المؤسسات المالية و من هذه المؤسسات شركات التأمين التي تعتبر الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة فهي حامل الخطر إذ تقوم بتحمل الخسائر المالية التي تصيب القطاعات الأخرى عند حدوث الأزمات و الأخطار، كما أنها تقوم بدور مهم في التنمية من خلال استثماراتها المالية وبذلك تؤثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين من خلال تأثيرها في القدرة على الاكتتاب في الأخطار (بسبب الخسائر التي تحققها شركات التأمين) وتأثيرها على استثمارات شركات التأمين (حيث إن شركات التأمين تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في البورصة و جزءاً في صورة ودائع البنوك و جزءاً آخر في العقارات) و تأثيرها على عمليات إعادة التأمين (حيث إنه بعد الخسائر التي تعرضت لها شركات إعادة التأمين العالمية لجأت إلى زيادة الأسعار ووضع شروط متشددة لقبول عمليات إعادة التأمين) (عبد الحميد ، ضياءالدين :٢٠١٢) .

وذلك الى جانب الكوارث و الأحداث العامة وهى الأحداث التي تؤثر سلباً على احتمال التحقق أو حجم المطالبات وبالتالي على أرباح المؤمن و قد تؤثر على سعر التأمين و حجم التغطية التأمينية بل الأسوأ من ذلك في بعض الأحيان تحقق أخطاراً كوارثية أو أحداثاً معينة ينشأ عنها حجم مطالبات تفوق قدرة شركات التأمين و قد تتعدى قدرة السوق بالكامل.

نجد أنه في عام ٢٠١٥ بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية من الكوارث الطبيعية أو من الخطأ البشري فقط في جميع أنحاء العالم ٩٢ بليون دولار. كما كانت الخسائر الناجمة عن الكوارث بنسبة ٠,١٢٪ من الناتج المحلي العالمي الإجمالي (Swiss Re, 2016). مقابل ٠,٢٨٪ في متوسط ١٠ سنوات، كما بلغ إجمالي الخسائر المرتبطة بكوارث طبيعية حوالي ٨٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥

جدول رقم (١) : أكبر الخسائر التي تمت خلال عام ٢٠١٥ طبقاً لفئة الخسارة

فئة الخسارة	عدد الخسائر طبقاً لفئة الخسارة	النسبة %	قيمة الخسائر التأمينية بالمليون دولار	النسبة %
كوارث من خطأ بشري	155	43.9	8983	24.5
حرائق كبيرة، وانفجارات	48	13.6	5629	15.4
متفرقات	40	11.3	24	0.1
حوادث المناجم	8	2.3	450	1.2
الكوارث البحرية	31	8.8	1679	4.6
كوارث الطيران	16	4.5	1001	2.7
كوارث السكك الحديدية	12	3.4	200	0.5
الكوارث الطبيعية	198	56.1	27789	75.6
الإجمالي	353	100	36772	100

المصدر : (Swiss Re, 2016)

يتضح من الجدول قيم الخسائر التأمينية خلال عام ٢٠١٥، وأن أكبر عدد من الخسائر الكبيرة في فئة الكوارث الطبيعية بنسبة ١, ٥٦ % و قيم خسائر تأمينية بنسبة ٦, ٧٥ %

ولذلك نجد أن هناك ضرورة لأخذ كافة المخاطر ووجود نظام رقابة وقائية قادر على التنبؤ بالخطر إلى ضرورة تبني أساس الخطر في كافة النظم الرقابية على التأمين وذلك للأسباب الآتية : (Eling and Schmeiser 2010).

- الحاجة إلى تطوير النظم الرقابية و إدارة الأخطار حيث إن نظم تقييم و تصنيف الشركات تحتاج إلى إعادة نظر .
- الاهتمام بنماذج قياس الخطر بالشركات إذ إن هناك حاجة إلى تقييم متوازن لنماذج الخطر مثل القيمة المعرضة للخطر و متوسط العجز المتوقع .
- الاتجاه إلى نظم رقابية على أساس المبادئ وليس الالتزام بالقواعد .
- زيادة التركيز على حماية حملة الوثائق في حالة التعثر بالشركات و جعل مستوى الملاءة الموجودة بشركات قادرة على مواجهة الأخطار الكلية للشركة .
- تعديل و تطوير النظم الرقابية التي تساعد الشركات على التلاعب .
- ضرورة وجود نظام رقابي عالمي يحقق التعاون و التكامل بين الهيئات الرقابية لوضع منهج رقابي عالمي تسترشد به النظم الرقابية المحلية .
- الحاجة الى انضباط السوق التأميني و تحقيق الشفافية و الإفصاح .

ونظراً لأن الإشراف والرقابة على التأمين يهدف إلى الحفاظ على أسواق التأمين جعلها أكثر كفاءة ونزاهة وأمنة ومستقرة لحماية مصالح حملة الوثائق. والذي أصبح أمراً بالغ الأهمية في ظل الظروف المحيطة بأسواق التأمين من وقوع الأزمة المالية العالمية وزيادة لحجم الخسائر في السنوات الأخيرة و لضمان تحقيق ذلك لابد من التحقق من ملاءة شركات التأمين وبالتالي قدرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب جميع عقود التأمين وفي جميع الظروف المتوقعة . وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الملاءة لشركة التأمين تأخذ جوهر اهتمام إدارة المخاطر في شركات التأمين، و أيضاً منهج الرقابة الفعالة على التأمين ، أصبح هناك ضرورة ملحة لتبني نظام ملاءة يضع متطلبات الملاءة المالية على أساس مخاطر الشركة ككل ، مما حفز العديد من الهيئات الرقابية إلى تبني منهج رقابي قائم على أساس الخطر سواء الرقابة على مستوى أداء شركة التأمين ككل او الرقابة على الملاءة .